

التقرير الشهري
للمشهد الجيوسياسي والأمني في إفريقيا
MONTHLY REPORT
the Geopolitical and Security Landscape in Africa

MAY | 2026 | مايو



Periodic Analytical Series | سلسلة تحليلية دورية

www.psspglobal.org

3 الملخص التنفيذي
4 المقدمة
5 أولاً: الساحل الإفريقي ومالي
8 ثانياً: السنغال
10 ثالثاً: حوض بحيرة تشاد وتشاد
12 رابعاً: القرن الإفريقي والمحيط الهندي
15 خامساً: شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية
17 سادساً: التنافس الدولي وإعادة تشكيل النفوذ في إفريقيا
19 سابعاً: الأمن السيراني والذكاء الاصطناعي
21 ثامناً: الأمن الصحي في بيئات النزاع
22 التقدير الاستراتيجي

الملخص التنفيذي

تشير تطورات شهر مايو 2026 إلى استمرار تعمق التحولات البنيوية في البيئة الجيوسياسية والأمنية للقارة الإفريقية، حيث تتقاطع الأزمات التقليدية مع أنماط متصاعدة من الصراع المركب الذي يجمع بين الأبعاد العسكرية والاقتصادية والسيبرانية والجيوسياسية، في ظل تصاعد حدة التنافس الدولي وتوسع نشاط الجماعات المسلحة وتزايد هشاشة الدول في بؤر التوتر الرئيسية.

وتظهر المعطيات أن القارة تتجه نحو مرحلة "الاستعصاء المركب"، خصوصاً في مناطق الساحل الإفريقي، وحوض بحيرة تشاد، والقرن الإفريقي، وشرق الكونغو الديمقراطية، حيث تتبلور هذه المرحلة عبر خمس سمات بنيوية رئيسية:

- تصاعد ظاهرة الكيانات الموازية ذات الطابع شبه الدولي.
- انتقال الجماعات المسلحة إلى استهداف الشرايين الاقتصادية وسلاسل الإمداد.
- إعادة تشكيل النفوذ الدولي عبر أدوات عسكرية واقتصادية متداخلة بين القوى الكبرى.
- اتساع تداخل الأزمات الصحية مع النزاعات المسلحة بما يضاعف الهشاشة.
- تصاعد أثر الفضاء السيبراني والاحتجاجات الرقمية في إعادة تشكيل الاستقرار الداخلي.

وفي هذا السياق، تعكس مجمل المؤشرات أن القارة الإفريقية تتجه نحو بيئة أمنية عالية التعقيد تتسم بتعدد الفاعلين، وتراجع مركزية الدولة، وغياب مسارات واضحة للاستقرار على المدى القريب.



المقدمة

يشكل شهر مايو 2026 مرحلة تعمق واضحة في مسار التحولات الجيوسياسية والأمنية داخل القارة الإفريقية، حيث لم تعد الأزمات محصورة في أطرها التقليدية، بل باتت تتداخل ضمن منظومة صراع مركب تتقاطع فيها المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وينطلق هذا التقرير من مقارنة تحليلية ترى أن البيئة الإفريقية تتجه نحو إعادة تشكيل بنيوي لمفهوم الدولة والسلطة والنفوذ، في ظل تصاعد دور الفاعلين من غير الدول، وتنامي الطابع الاقتصادي والصحي والسيبراني للصراعات، إلى جانب استمرار التنافس الدولي على الموارد والممرات الحيوية.

ويغطي التقرير أبرز بؤر التوتر في الساحل الإفريقي، وحوض بحيرة تشاد، والقرن الإفريقي، وشرق الكونغو الديمقراطية، باعتبارها النطاقات الأكثر تعبيراً عن ديناميات التحول الجارية، مع تحليل تفاعل العوامل المحلية والإقليمية والدولية في تشكيل مسارات الاستقرار وعدم الاستقرار.



أولاً: الساحل الإفريقي ومالي

1. التحولات العسكرية والسياسية داخل مالي

واصلت مالي خلال شهر مايو 2026 مواجهة واحدة من أكثر المراحل تعقيداً منذ وصول المجلس العسكري إلى السلطة، في ظل استمرار الضغوط الأمنية المتصاعدة وتوسع نشاط الجماعات المسلحة في الشمال والوسط والغرب.

وفي إطار إعادة ترتيب مراكز القوة داخل المؤسسة العسكرية، قام الرئيس الانتقالي الجنرال أسيمي غويتا بتعيين القائد العام للقوات المسلحة عمر ديابارا وزيراً منتدباً لدى وزارة الدفاع مع احتفاظه بحقيبة الدفاع، وهي خطوة تعكس توجه السلطة نحو إحكام السيطرة على مفاصل القرار العسكري والأمني، في ظل تزايد المخاوف من الانقسامات الداخلية داخل المؤسسة العسكرية.

كما برزت خلال الشهر مؤشرات على تنافس متزايد بين عدد من القيادات العسكرية حول المواقع العليا داخل الجيش، خاصة مع تزايد نفوذ الضباط المرتبطين بالحرس الوطني، الأمر الذي يعكس استمرار حالة إعادة تشكيل مراكز النفوذ داخل المنظومة الأمنية الحاكمة.

2. حصار باماكو واستراتيجية خنق المحاور

شهدت العاصمة باماكو ومحيطها تطوراً ميدانياً لافتاً تمثل في استمرار الضغوط التي تمارسها جماعة نصره الإسلام والمسلمين والجماعات المتحالفة معها على المحاور المؤدية للعاصمة.

ولم تعد الجماعات المسلحة تركز على السيطرة المباشرة على المدن بقدر تركيزها على تعطيل طرق الإمداد الاستراتيجية واستهداف الشاحنات التجارية وفرض حالة حصار تدريجي على المراكز الحضرية.

وقد برز هذا التوجه بوضوح على محاور باماكو - بوغوني، وكاتي - جيما، إضافة إلى الطرق المؤدية نحو الشمال والغرب، ما أدى إلى اضطراب حركة النقل والتجارة وارتفاع تكاليف الإمداد.

وفي تطور يعكس حجم القلق الأمني، اضطرت السلطات المالية إلى تعزيز الإجراءات الأمنية حول مطار باماكو الدولي باعتباره المنفذ الحيوي الرئيسي للبلاد، وسط تقارير عن حفر خنادق ومواقع دفاعية إضافية لتأمين محيطه.

3. معركة كيدال ومستقبل إقليم أزواد

شهد شمال مالي خلال شهر مايو استمرار الاستعدادات العسكرية لاستعادة المناطق التي سيطرت عليها جبهة تحرير أزواد عقب هجومها الواسع في أواخر أبريل.

وتشير المعطيات الميدانية إلى أن الجيش المالي والقوات الروسية التابعة للفيلق الإفريقي يعملان على إعادة تنظيم خطوط الانتشار وتحويل بعض المناطق إلى قواعد ارتكاز لوجستية تمهيداً لعملية عسكرية أوسع.

وفي المقابل، تواصل جبهة تحرير أزواد تعزيز مواقعها العسكرية والسياسية، مستفيدة من شبكات الدعم المحلية ومن التنسيق الميداني مع جماعات مرتبطة بتنظيم القاعدة.

كما برزت مؤشرات مقلقة تمثلت في انشقاق عدد من الضباط المنحدرين من الطوارق والتحاقهم بصفوف الحركة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على تماسك المؤسسة العسكرية المالية.

4. استهداف المصالح الاقتصادية الأجنبية

شهدت مالي تحولاً مهماً في طبيعة أهداف الجماعات المسلحة، حيث تم تسجيل هجمات مباشرة على مصالح وشركات أجنبية، أبرزها استهداف موقع تعدين تديره شركة صينية واختطاف عدد من العاملين.

ويعكس هذا التطور انتقال الجماعات المسلحة نحو استراتيجية الضغط الاقتصادي المباشر على الحكومة المالية وحلفائها الدوليين، خصوصاً بعد تناهي الحضور الصيني والروسي في قطاعات التعدين والطاقة والبنية التحتية.

5. التوترات الإقليمية المرتبطة بمالي

أدى تدهور الوضع الأمني إلى بروز توترات مع دول الجوار، خاصة موريتانيا، عقب اتهامات متبادلة مرتبطة بتحركات الجماعات المسلحة واللجائن والتجارة الحدودية.

كما شهد الشهر احتجاجاً رسمياً من السلطات المالية تجاه المملكة العربية السعودية على خلفية نشاط إعلامي اعتبرته بامالكو مخالفاً للسيادة الوطنية، وهو ما يعكس الحساسية المتزايدة للمجلس العسكري تجاه التغطيات الخارجية المرتبطة بالأوضاع الأمنية.

خلاصة تحليلية

تشير التطورات في منطقة الساحل ومالي إلى استمرار تآكل احتكار الدولة للعنف وتزايد ديناميات إعادة تشكيل مراكز القوة داخل المؤسسة العسكرية، بالتوازي مع تصاعد اعتماد الجماعات المسلحة على استراتيجيات خنق المحاور وتعطيل سلاسل الإمداد بدل السيطرة المباشرة على المدن. كما يعكس استهداف المصالح الاقتصادية الأجنبية انتقالاً نوعياً نحو توظيف البعد الاقتصادي كأداة ضغط استراتيجية، بما يعقّق الترابط بين الأمن والاقتصاد في بنية الصراع. ويضاف إلى ذلك اتساع نطاق التوترات الإقليمية المرتبطة بمالي، بما يشير إلى قابلية متزايدة لامتداد الأزمة عبر الحدود.



ثانياً: السنغال بين تحولات السلطة وتآكل التوازن المؤسسي

شهدت السنغال خلال مايو 2026 تطورات داخلية متسارعة عكست تصاعد التوتر داخل مؤسسات الحكم، إلى جانب بروز تهديدات أمنية غير تقليدية، في سياق يشي بمرحلة إعادة ضبط دقيقة للتوازنات السياسية والأمنية.

التوتر السياسي وأزمة الإطار الانتخابي

تركز الجدل السياسي خلال الشهر حول تعديل قانون الانتخابات، خصوصاً المواد المتعلقة بأهلية الترشح. وقد انقسمت التقديرات بين معارضة تعتبر التعديلات ذات طابع سياسي مرتبط بإعادة تموضع رئيس الوزراء عثمان سونكو، وحكومة تؤكد أنها إصلاحات تنظيمية ضرورية.

وأدى طلب الرئيس بصيرو جوماي فاي إعادة النظر في القانون إلى إبراز تباينات داخل بنية الحكم، قبل أن تتصاعد الأزمة مع إقالة رئيس الوزراء في 22 مايو، على خلفية خلافات مرتبطة بالتعيينات والتعديلات القانونية، ما يعكس انتقال الخلاف إلى مستوى مؤسسي أكثر حدة داخل السلطة التنفيذية.

2. إعادة تشكيل العلاقة داخل السلطة التنفيذية

شهد الشهر اتساع فجوة الخلاف بين الرئاسة ورئاسة الوزراء بشأن إدارة الملفات الحكومية وتوزيع الصلاحيات، ويعكس ذلك تحول التباينات من مستوى تقني وإداري إلى مستوى سياسي-مؤسسي، بما قد يؤثر على استقرار آليات اتخاذ القرار داخل الدولة.

3. التهديدات الأمنية العابرة للحدود

سجلت الأجهزة الأمنية نشاطاً متزايداً لشبكات تجنيد رقمي مرتبطة بفاعلين مسلحين في منطقة الساحل،

كما أحبطت السلطات محاولة تهريب شحنة متفجرات من مالي عبر منطقة ديابوغو (كيديرا)، ما يشير إلى استمرار انتقال التهديدات الإقليمية نحو الداخل السنغالي عبر شبكات تهريب عابرة للحدود.

4. الهشاشة السيبرانية

تعرضت مؤسسات مالية وإدارية حساسة، من بينها مديرية المحاسبة العامة والخزانة، لهجمات سيبرانية خلال الشهر، في سياق سلسلة اختراقات طالت البنية الرقمية للدولة. وتكشف هذه التطورات عن استمرار هشاشة المنظومة السيبرانية الوطنية وضعف القدرات الوقائية أمام الهجمات المتكررة.

خلاصة تحليلية

تعكس التطورات في السنغال انتقال التوترات السياسية من مستوى الخلافات الإجرائية إلى مستوى إعادة تشكيل التوازنات داخل بنية السلطة التنفيذية، بما يشير إلى تصاعد الطابع المؤسسي للصراع السياسي. وفي موازاة ذلك، تؤكد التهديدات العابرة للحدود والهجمات السيبرانية أن البيئة الأمنية أصبحت أكثر تشابكاً، حيث تتقاطع التحديات السياسية والأمنية والرقمية ضمن نمط واحد من الضغوط المركبة. وبعبء ذلك استمرار استقرار نسبي هش يعتمد على توازنات قابلة للاهتزاز في حال تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية.



ثالثاً: حوض بحيرة تشاد وتشاد

1. تصاعد نشاط بوكو حرام

شهدت منطقة بحيرة تشاد خلال مايو 2026 موجة جديدة من الهجمات المنسقة التي نفذتها جماعة بوكو حرام ضد مواقع الجيش التشادي. وكان أبرز هذه الهجمات استهداف قاعدة بركة تولوروم بواسطة عشرات الزوارق المسلحة، ما أسفر عن خسائر بشرية وعسكرية كبيرة.

2. إعلان حالة الطوارئ

رداً على الهجمات، أعلنت السلطات التشادية حالة الطوارئ في إقليم البحيرة ومنحت الأجهزة الأمنية صلاحيات استثنائية لمواجهة التهديدات المتزايدة.

3. التحديات الأمنية الداخلية

إلى جانب التهديد الجهادي، واصلت تشاد مواجهة نزاعات قبلية متصاعدة مرتبطة بالمراعي والموارد المائية، خصوصاً في مناطق التماس مع السودان وليبيا. كما ساهم تدفق اللاجئين السودانيين في زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية.

4. التوتر السياسي

شهدت البلاد استمرار حالة الاحتقان السياسي بين السلطة والمعارضة، مع تسجيل اعتقالات وقيود على النشاط السياسي، مقابل محاولات غير معلنة لفتح قنوات حوار لاحتواء التوتر.

خلاصة تحليلية

تشير التطورات في تشاد وحوض بحيرة تشاد إلى تصاعد نمط من التهديدات المركبة التي تجمع بين العنف الجهادي والنزاعات المحلية المرتبطة بالموارد، بما يعكس توسع نطاق الفاعلين غير الدوليين داخل البيئة الأمنية. كما يعكس إعلان حالة الطوارئ انتقال الدولة إلى نمط إدارة أمني استثنائي لمواجهة تصاعد التهديدات. ويضاف إلى ذلك استمرار التوترات السياسية الداخلية، بما يعزز هشاشة الاستقرار العام ويزيد من تعقيد المشهد الأمني.



رابعاً: القرن الإفريقي والمحيط الهندي: تصاعد الاستقطاب وتدويل الصراعات

شهد إقليم القرن الإفريقي خلال مايو 2026 تصاعداً ملحوظاً في ديناميات العنف غير المتماثل والتوترات البيئية، بالتوازي مع اتساع نطاق التدويل الإقليمي للأزمات، بما يعكس انتقال المنطقة نحو نمط أكثر تعقيداً من الاستقطاب السياسي والأمني المرتبط بتداخل الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في فضاء المحيط الهندي وخليج عدن.

1. الصومال: تصدع داخلي وتوسع في أنماط العنف غير التقليدي

شهدت الصومال خلال الشهر تطورات أمنية وسياسية متزامنة عكست هشاشة التوازن بين الحكومة الفيدرالية والولايات.

على المستوى الداخلي، اندلعت اشتباكات عنيفة في ولاية جنوب غرب (بيدوا) بتاريخ 23 مايو بين الجيش الفيدرالي وقوات محلية موالية للرئيس السابق "لفتاغرين"، ما أدى إلى سقوط قتلى وانسحاب القوات الفيدرالية لتجنب تصعيد مباشر. وترافقت هذه الأحداث مع اتهامات سياسية باستخدام أدوات أمنية وتوظيف جماعات مسلحة، من بينها مزاعم حول استغلال حركة الشباب في الصراع الداخلي.

في موازاة ذلك، استمرت العمليات العسكرية ضد حركة الشباب وتنظيم داعش، حيث نفذت القوات الصومالية وقوات بونتلاندي عمليات واسعة بدعم جوي دولي، أسفرت عن استعادة مواقع استراتيجية ومقتل عناصر مسلحة، في إطار استمرار نمط الحرب المفتوحة منخفضة الكثافة.

2. عودة القرصنة البحرية وتحول وظائفها

سجلت الفترة الممتدة من أواخر أبريل إلى مطلع مايو عودة لافئة لعمليات القرصنة البحرية في خليج عدن، أبرزها اختطاف ناقلة النفط "M/T Eureka" واقتيادها إلى سواحل بونتلاندا.

وتشير تقديرات تحليلية إلى أن هذا النمط من العمليات يتجاوز الدوافع الاقتصادية التقليدية (الفدية)، نحو استخدام القرصنة كأداة ضغط متعددة الوظائف ضمن بيئة إقليمية متشابكة، مع مؤشرات على تداخل لوجستي محتمل بين شبكات محلية وفاعلين مسلحين إقليميين، ما يعكس تحول القرصنة إلى أداة في هندسة النفوذ غير المباشر في الممرات البحرية الحيوية.

تدويل أزمة أرض الصومال

شهد ملف أرض الصومال تطوراً دبلوماسياً بالغ الحساسية مع تسلم الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ أوراق اعتماد ممثل رسمي للإقليم في القدس (18 مايو)، في خطوة عكفت الطابع الدولي للنزاع حول الوضع القانوني والسياسي للإقليم.

وقد أثار هذا التطور ردود فعل إقليمية متباينة، شملت تحذيرات من جماعات مسلحة في اليمن، بما في ذلك جماعة الحوثيين، التي اعتبرت التقارب تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي في محيط خليج عدن، ما يعكس انتقال الملف من إطار داخلي صومالي إلى فضاء استقطاب إقليمي أوسع.

4. إثيوبيا: تصاعد الاستقطاب الداخلي واحتمالات التصعيد الإقليمي

سجلت إثيوبيا خلال الشهر مؤشرات متصاعدة على التوتر الداخلي، خصوصاً في إقليم تيغراي الذي دخل حالة تعبئة عامة شملت حشد قوات محلية وسيطرة على مناطق متنازع عليها، رداً على إجراءات حكومية تضمنت قيوداً مالية ونقدية.

وفي المقابل، دعمت الحكومة الفيدرالية مساراً سياسياً موازياً عبر تشكيل كيان إداري جديد في الإقليم، في محاولة لإعادة هندسة موازين القوى الداخلية. وقد أدى هذا الاستقطاب إلى تصاعد المخاوف من انزلاق البلاد نحو جولة جديدة من الصراع الداخلي، مع امتدادات محتملة إقليمياً بالنظر إلى تداخل الأطراف الإقليمية في ملف النزاع.

خلاصة تحليلية

تشير التطورات في القرن الإفريقي والمحيط الهندي إلى تصاعد الاستقطاب متعدد المستويات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، بما يعكس تزايد تدويل الصراعات وتداخل أدوات العنف غير التقليدي. كما يعكس توسع استخدام المجال البحري والقرصنة كأداة ضغط استراتيجية تحول الممرات الحيوية إلى ساحات تنافس غير مباشر. ويؤدي ذلك إلى تعزيز اتجاه المنطقة نحو مزيد من العسكرة الإقليمية وتداخل مسارات الصراع الداخلي مع حسابات القوى الخارجية.



خامساً: شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية

يشهد شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال مايو 2026 تصاعداً حاداً في مؤشرات انهيار القدرة السيادية للدولة المركزية، بالتوازي مع بروز كيانات مسلحة ذات طابع شبه دولتي، في سياق فراغ أمني ناتج عن تراجع البعثات الإقليمية والدولية وتبدل ميزان القوة الميدانية في الأقاليم الشرقية.

1. ترسيخ نموذج "شبه الدولة" في مناطق السيطرة

نجحت حركة حركة M23/AFC في تعزيز سيطرتها على مساحات واسعة من شرق البلاد عبر الانتقال من نمط السيطرة العسكرية إلى نمط حكم وظيفي شبه مؤسسي.

وقد شمل هذا التطور إنشاء هياكل إدارية وقضائية وجبائية تعمل بشكل مستقل عن الدولة المركزية في كينشاسا، بما يعكس تحول الحركة من فاعل مسلح تقليدي إلى كيان حكم مواز، مستفيداً من الانسحاب التدريجي لقوات بعثة الأمم المتحدة (MONUSCO) وتراجع انتشار قوات مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية (SADC)، ما أدى إلى فراغ عملياتي ولوجستي واسع.

2. ديناميات إقليمية ومؤشرات التعبئة الرواندية

تتزامن هذه التحولات مع مؤشرات متزايدة على تصاعد مستوى الجاهزية العسكرية داخل رواندا، بما في ذلك إدماج عناصر من طلاب المؤسسات العسكرية في تدريبات ميدانية تكتيكية على الحدود المتاخمة لمنطقة بحيرة كيفو.

كما تشير إعادة هيكلة منظومة التعليم العسكري عبر تأسيس "الجامعة الوطنية للدفاع" وتوسيع دور القيادة العليا في توجيه التكوين العسكري، إلى توجه نحو إنتاج جيل من القيادات العسكرية ذات ولاء مؤسسي مباشر، في إطار مقارنة تعكس تصوراً أكثر تقدماً لعقيدة "الأمن الإقليمي الممتد" أو ما يُنظر إليه كإدارة نفوذ عابر للحدود.

3. تآكل سلطة الدولة وتوسع الفضاءات الهجينة

أدى تراجع فعالية الدولة المركزية والبعثات الدولية إلى خلق فضاء أمني هجين في شرق الكونغو، تتداخل فيه سلطات الفاعلين المسلحين مع شبكات اقتصادية غير رسمية، بما في ذلك التهريب والحماية المحلية وإدارة الموارد.

ويثير هذا الوضع مخاوف متزايدة من تحول الإقليم إلى ساحة مفتوحة للتنافس الإقليمي والميليشياوي، حيث تتقاطع الأبعاد المحلية للصراع مع اعتبارات جيوسياسية أوسع في منطقة البحيرات العظمى.

خلاصة تحليلية

تشير التطورات في شرق الكونغو الديمقراطية خلال مايو 2026 إلى ترسخ نموذج حكم موازٍ تقوده حركة M23/AFC في ظل تراجع فعالية الدولة المركزية وانحسار حضور البعثات الدولية والإقليمية. كما يعكس هذا المسار اندماج الأدوار العسكرية والإدارية والاقتصادية داخل كيانات غير دولتية، بما يعيد تشكيل مفهوم السيادة على الأرض. ويضاف إلى ذلك تزايد تأثير الديناميات الإقليمية، خصوصاً المرتبطة برواندا، بما يعزز احتمالات تدويل الصراع واستمرار هشاشة الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى.



سادساً: التنافس الدولي وإعادة تشكيل النفوذ في إفريقيا

شهدت القارة الإفريقية خلال مايو 2026 تصاعداً متزامناً في أنماط التنافس الدولي، حيث تداخلت أدوات القوة الصلبة والناعمة في سياق يعكس إعادة هيكلة شاملة لمجالات النفوذ، وتزايد الاعتماد على نماذج الشراكات متعددة الوظائف التي تجمع بين الأمن والاستثمار والبنية التحتية.

1. إعادة هيكلة النفوذ الروسي: من فاغنر إلى "الفيلق الإفريقي"

شهد الشهر تقدماً في مأسسة الوجود الروسي عبر الانتقال من نموذج "فاغنر" إلى "الفيلق الإفريقي" (Africa Corps) الخاضع لإشراف مباشر من المؤسسة العسكرية والاستخباراتية الروسية (GRU).

ويمثل هذا التحول انتقالاً نحو "الإنكار الدولي المنظم"، بما يسمح بتوسيع نطاق العمليات في بيئات هشة سياسياً، خصوصاً في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا، عبر مقايضة الدعم الأمني بالموارد الطبيعية، وعلى رأسها الذهب واليورانيوم، ويُعد شرق ليبيا وقاعدة الجفرة عقدة لوجستية محورية في هذا الامتداد.

ورغم فعالية هذا النموذج في دعم الأنظمة الحاكمة وتثبيت شبكات محلية موالية، إلا أنه يُظهر محدودية في تحقيق الاستقرار المستدام، نتيجة اعتماده على أدوات عسكرية كثيفة تُنتج أحياناً دوائر استنزاف وصراع طويل الأمد.

2. التنافس الاقتصادي والاستراتيجي للقوى الكبرى

في موازاة ذلك، واصلت الصين توسيع حضورها عبر تعزيز استثماراتها في قطاعات التعدين والبنية التحتية، بما يعزز موقعها كفاعل اقتصادي بنوي داخل القارة، ويرسخ نموذج النفوذ القائم على التمويل طويل الأجل وربط الاقتصاد الإفريقي بسلاسل القيمة العالمية.

في المقابل، تعمل الولايات المتحدة وأوروبا على إعادة بناء شبكات النفوذ التقليدية من خلال شراكات أمنية وتنموية، تركز على دعم الاستقرار المؤسسي، وتعزيز القدرات العسكرية، وإعادة تفعيل أدوات التعاون التنموي في مواجهة تمدد النفوذ المنافس.

كما برزت تركيا واليابان كلاعبين متصاعدين، عبر توسيع حضورهم في مجالات الأمن البحري، والتدريب العسكري، والاستثمار في البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، بما يعكس اتجاهًا نحو تنويع مصادر النفوذ وتعدد مراكز التأثير في القارة.

3. الاختراقات الجيوسياسية الإقليمية: الجزائر ومصر

سعت الجزائر إلى تعزيز موقعها الإقليمي عبر بناء "حزام أمني استباقي" في محيطها الإفريقي، من خلال توسيع التعاون العسكري مع دول شرق إفريقيا وتكثيف التنسيق الحدودي في منطقة الساحل، بما يهدف إلى ضبط التهديدات العابرة للحدود وشبكات التهريب.

في المقابل، واصلت مصر تطوير مقاربة أكثر تكاملاً تجمع بين الأمن والتنمية في سياستها الإفريقية، عبر توسيع الاستثمارات في حوض النيل وتعزيز الشراكات الاقتصادية والمائية، في إطار استراتيجية تهدف إلى موازنة النفوذ الإثيوبي وبناء تحالفات داعمة لمصالحها الاستراتيجية في شرق إفريقيا.

خلاصة تحليلية

تعكس التطورات اتساع رقعة التنافس الدولي في إفريقيا ضمن بيئة نفوذ متعددة المستويات، تتداخل فيها الأدوات العسكرية والاقتصادية والتنموية. ويبرز التحول الروسي نحو المؤسسة الأمنية، مقابل تعمق النفوذ الصيني القائم على البنية التحتية، واستمرار محاولات الولايات المتحدة وأوروبا لإعادة تموضع نفوذها عبر أدوات الاستقرار المؤسسي. كما يشير صعود الفاعلين المتوسطيين إلى تراجع نمط الهيمنة الأحادية لصالح منظومة نفوذ شبكية أكثر مرونة وتغيراً.



سابعاً: الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي

شهدت القارة الإفريقية خلال مايو 2026 تصاعداً ملحوظاً في حدة التهديدات السيبرانية، بالتوازي مع تنامي النقاشات حول الاستخدامات العسكرية للذكاء الاصطناعي، وتزايد ارتباط الفضاء الرقمي بالديناميات السياسية والأمنية الداخلية، بما يعكس انتقاله إلى ساحة صراع موازية للبنى التقليدية للدولة.

1. الأمن السيبراني والسيادة الرقمية في شرق إفريقيا

شهدت مدينة كيغالي إطلاق "إعلان شرق إفريقيا للذكاء الاصطناعي" الذي ركز على تعزيز السيادة الرقمية ووضع ضوابط على الاستخدام المزدوج للتقنيات الخوارزمية بين المدني والعسكري، في محاولة لتأسيس إطار حوكمة إقليمي للتكنولوجيا الناشئة.

غير أن هذا التطور تزامن مع اختراقات سيبرانية معقدة استهدفت البنية الرقمية لمركز المؤتمرات في كيغالي، بما في ذلك أنظمة التحكم الصناعية (SCADA)، مع تقارير تشير إلى محاولات لاستخراج بيانات حساسة تتعلق بمشاريع بنية تحتية استراتيجية، وهو ما يعكس الفجوة المتزايدة بين تطور الخطاب التنظيمي وضعف الجاهزية الأمنية الرقمية.

وتشير هذه الحادثة إلى اتساع نطاق الهجمات السيبرانية في القارة، حيث أصبحت البنى التحتية الرقمية الحيوية هدفاً مباشراً ضمن بيئة تهديدات هجينة تتقاطع فيها الجريمة المنظمة والفاعلون الدوليون.

2. اختراق الأمن السيبراني الكيني وإعادة تشكيل أنماط التعبئة الرقمية

في كينيا، برزت مؤشرات على تحول الفضاء الرقمي إلى أداة مركزية في كل من التجنيد العابر للحدود والحراك الاجتماعي الداخلي.

على المستوى الأمني، كشفت تسريبات استخباراتية عن شبكات تجنيد تعمل عبر مكاتب وسيطة في نيروبي ومومباسا لتجنيد شباب أفارقة لصالح الحرب في أوكرانيا، مع تسجيل عودة عدد من المقاتلين، بلغ عددهم 47 كينياً، ما يثير مخاوف من إعادة توظيفهم داخل شبكات الجريمة المنظمة أو التنظيمات المسلحة الإقليمية.

وعلى المستوى الداخلي، شهدت البلاد موجة احتجاجات واسعة مرتبطة بالضرائب وارتفاع أسعار الوقود بنسبة 23.5% نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد الإقليمية، حيث لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في تنظيم الحراك وتوسيعه ليشمل مناطق جديدة، في نمط احتجاجي غير مركزي تقوده فئات الشباب، وامتدت هذه الاحتجاجات إلى مقاطعة "إلديواريت" مسجلة خسائر يومية بلغت 50 مليار شلن كيني.

وقد دفعت هذه التطورات السلطات الكينية، بالتوازي مع أطراف إقليمية، إلى مناقشة مقاربات أكثر صرامة لإدارة الفضاء الرقمي، تشمل مراقبة الحسابات، وتتبع التمويل الرقمي، وتطوير أدوات "عسكرة الفضاء السيبراني" كوسيلة لضبط الحراك الاجتماعي ومنع تحوله إلى تهديد أمني واسع النطاق.

خلاصة تحليلية

تشير التطورات إلى تحول الفضاء السيبراني في إفريقيا إلى ساحة صراع استراتيجية موازية للمجالات التقليدية للأمن، مع تزايد استخدامه في التجنيد والتعبئة والهجمات الموجهة. كما يعكس التباين بين تطور الأطر التنظيمية وضعف القدرات الدفاعية اتساع فجوة الحوكمة الرقمية. ويؤكد ذلك أن الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي أصبحا من المحددات البنيوية للاستقرار السياسي والأمني في المرحلة الراهنة.



ثامناً: الأمن الصحي في بيئات النزاع (تفشي الإيبولا في إيتوري)

أعلنت منظمة الصحة العالمية حالة "طوارئ صحية عامة تثير قلقاً دولياً" إثر تفشي فيروس إيبولا (سلالة بونديبوجيو النادرة التي لا لقاح معتمداً لها) في إقليم إيتوري الكونغولي وامتداده إلى شمال كيفو ومدينة غوما الكثيفة سكانياً.

ويمثل النزاع المسلح "مضاعفاً وبائياً" خطيراً؛ إذ تقع بؤر التفشي في مناطق نفوذ ميليشيات "تعاونية تنمية الكونغو" (CODECO) وتنظيم (ADF)، والتي شنت هجمات أعاقت وصول فرق التباعد الطبي. حركة النزوح المستمرة تنقل الفيروس عبر الحدود نحو أوغندا وجنوب السودان، مما يجعل السيطرة الطبية رهينة بالأساس لعمليات التفاوض الأمني المعقدة.

خلاصة تحليلية

تعكس حالة تفشي الإيبولا في شرق الكونغو تداخل العوامل الصحية مع ديناميات النزاع المسلح، حيث تتحول الأوبئة إلى جزء من معادلة الأمن الإقليمي. كما يؤدي تعطل الاستجابة الإنسانية بسبب وجود الجماعات المسلحة إلى جعل إدارة الأزمة الصحية رهينة للبيئة الأمنية، بما يعزز الطابع المركب للأزمات في مناطق النزاع

التقدير الاستراتيجي لشهر مايو 2026

تكشف مجمل تطورات مايو 2026 عن ترسخ اتجاه بنيوي نحو تعقيد البيئة الجيوسياسية والأمنية في القارة الإفريقية، مع بروز خمس سمات رئيسية:

1. تصاعد ظاهرة الكيانات الموازية وتراجع قدرة الدولة المركزية في عدد من بؤر النزاع.
2. انتقال الجماعات المسلحة نحو استراتيجيات استهداف الاقتصاد وسلاسل الإمداد بدلاً من التركيز الحصري على السيطرة المكانية.
3. توسع التنافس الدولي على الموارد والمعادن الاستراتيجية والممرات البحرية.
4. تزايد أهمية الفضاء السيرياني والذكاء الاصطناعي كأدوات للصراع والنفوذ.
5. استمرار هشاشة البيئة الأمنية في الساحل والقرن الإفريقي وحوض بحيرة تشاد.

وعليه، يُتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات خلال المدى القريب، مع بقاء مستويات المخاطر مرتفعة في بؤر النزاع الرئيسية، دون مؤشرات حاسمة على انفراجات مستقرة خلال المدى القصير.



التقرير الشهري
للمشهد الجيوسياسي والأمني في إفريقيا

MONTHLY REPORT ON
the Geopolitical and Security Landscape in Africa

MAY | 2026 | مايو

Periodic Analytical Series | سلسلة تحليلية دورية

www.psspglobal.org

